

القرار ٢١١٦ (٢٠١٣)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٧٠٣٣، المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته وبيانات رئيسه بشأن الحالة في ليبيريا والمنطقة دون الإقليمية، ولا سيما قراراته ١٥٠٩ (٢٠٠٣) و ١٨٣٦ (٢٠٠٨) و ١٨٨٥ (٢٠٠٩) و ١٩٣٨ (٢٠١٠) و ١٩٧١ (٢٠١١) و ٢٠٠٨ (٢٠١١) و ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، والقرار ٢١٠٠ (٢٠١٣) المتعلق بالحالة في مالي، والقرار ٢١١٢ (٢٠١٣) المتعلق بالحالة في كوت ديفوار، وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣ (S/2013/124)، وتقرير الأمين العام المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٣ (S/2013/479) وإذ يحيط علماً بالتوصيات الواردة فيهما،

وإذ يرحب بالتقدم العام المحرز صوب إعادة إحلال السلام والأمن والاستقرار في ليبيريا، وإذ يشيد، في الذكرى السنوية العاشرة لاتفاق السلام الشامل، باستمرار شعب وحكومة ليبيريا في الالتزام بالسلام وبارساء عمليات ومؤسسات ديمقراطية والشروع في مساع هامة للإصلاح، وإذ يشيد كذلك بالجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة من أجل تعزيز التعاون الأمني في المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما مع حكومات غينيا، وسيراليون، وكوت ديفوار،

وإذ يسلم بأن الاستقرار الدائم في ليبيريا والمنطقة دون الإقليمية سيتطلب قيام مؤسسات حكومية تزاوّل مهامها بفعالية واستمرارية وتخضع للمساءلة، بما في ذلك قطاعا الأمن وسيادة القانون،



وإذ يشجع حكومة ليبريا على الإسراع بوتيرة الجهود التي تبذلها من أجل دفع عجلة المصالحة الوطنية والانتعاش الاقتصادي، ومكافحة الفساد، وتشجيع الكفاءة والحكم الرشيد، ولا سيما بالمضي قدما في تعزيز شفافية الحكومة ومساءلتها توحيا للفعالية في إدارة موارد ليبريا الطبيعية، وإذ يلاحظ بقلق احتمال نشوب نزاع على تلك الموارد ونزاعات تتعلق بملكية الأراضي، وإذ يلاحظ أن المسائل المتصلة بالفساد تهدد بتقويض الاستقرار وفعالية المؤسسات الحكومية،

وإذ ينوه بالتمديد الذي منحه حكومة ليبريا للجنة مراجعة الدستور، وإذ يتطلع إلى قيام عملية شاملة لمراجعة الدستور تتسع لجميع الأطراف، وإلى وضع خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، وتنفيذ خريطة الطريق للمصالحة الوطنية، وإذ يبحث على بذل الجهود من أجل تعزيز اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، وإذ يدعو جميع أصحاب المصلحة الليبريين إلى تكثيف الزخم نحو تحقيق المزيد من التماسك الاجتماعي،

وإذ يرحب بالمساهمات التي تقدمها لجنة بناء السلام لإصلاح قطاع الأمن وإرساء سيادة القانون وتحقيق المصالحة الوطنية، وإذ يرحب كذلك بإنشاء أول مركز للعدالة والأمن، في غبارنغا، بدعم من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، وإذ يشجع حكومة ليبريا على تطبيق الدروس المستفادة مع توجيهها الأولوية لإقامة مراكز إضافية لتوسيع نطاق خدمات الأمن والخدمات اللازمة الأخرى التي تقدمها ليشمل جميع أنحاء البلد،

وإذ يعرب عن تقديره للحكومة والشعب الليبري على حد سواء لاستمرارهما في تقديم المساعدة إلى اللاجئين الإيفواريين في شرق ليبريا، وإذ يحيط علما بالتقدم المحرز نحو إعادة تم طوعا إلى كوت ديفوار،

وإذ يرحب بإطلاق الرؤية الوطنية لعام ٢٠٣٠ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وإذ يتطلع إلى أن تتيح هذه الرؤية لليبريين عملية واسعة النطاق قائمة على المشاركة يجري من خلالها التصدي للتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأجل التي تواجه البلد،

وإذ يحيط علما بفعالية عملية استعادة الأمل التي تجري على الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار بالاشتراك بين الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنس والقوات المسلحة الليبرية، وإذ يدرك أن حالة عدم الاستقرار في غرب كوت ديفوار لا تزال تشكل تحديات أمنية عبر الحدود بالنسبة لليبريا وكوت ديفوار،

وإذ يشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (البعثة)، بقيادة الممثل الخاص للأمين العام، لمساهمتها المتواصلة والهامية في حفظ السلام والاستقرار في ليبريا، وإذ يلاحظ مع

الارتياح تزايد التعاون بين البعثة وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (عملية الأمم المتحدة)، وإذ يلاحظ مع القلق الأخطار التي تتهدد الاستقرار من جراء انعدام الأمن، ولا سيما الأخطار الناجمة عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الأنشطة غير المشروعة كالاتجار بالأسلحة، وإذ يرحب في هذا الصدد بقيام البعثة بوضع استراتيجية شاملة لحماية المدنيين، وإذ يشجع الجهود الرامية إلى كفالة توافر قدرات وخبرات تتعلق بحقوق الإنسان داخل البعثة تكفي للاضطلاع بأنشطتها المتصلة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ورصدها،

وإذ يؤكد أن حكومة ليبيريا تتحمل المسؤولية الرئيسية عن إصلاح قطاع الأمن، وإذ يشجعها على أن تبرهن، بدعم من البعثة، على إحراز تقدم ملموس في إصلاح قطاع العدالة وإعادة هيكليته،

وإذ يشيد بالتعاون بين حكومة ليبيريا والبعثة، وبالجهود الكبيرة التي يبذلانها من أجل تخطيط المرحلة الأولى من الخفض العسكري التدريجي للبعثة وإدارتها وتنفيذها، عملاً بقراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، وإذ يلاحظ مع القلق أن الحكومة لا تزال تواجه تحديات في تمويل التكاليف المستمرة لنشر أفراد الأمن والموارد الأمنية من أجل تشغيل وصيانة المواقع التي يتم إخلؤها، وإذ يحث الحكومة على تكثيف جهودها من أجل تحقيق تقدم في عملية نقل المسؤوليات الأمنية من البعثة إلى السلطات الوطنية، وخصوصاً فيما يتعلق بإعطاء الأولوية لسد الثغرات الأساسية وتوفير الموارد اللازمة لذلك، وتحسين قدرات وإمكانيات الشرطة الوطنية الليبيرية ومكتب الهجرة والتجنس وقطاع العدالة، وإذ يحث كذلك الحكومة على مضاعفة الجهود التي تبذلها لتسجيل وتتبع الأسلحة والمواد المتصلة بها التي تستخدمها قواتها الأمنية وتقوم باستيرادها،

وإذ يدرك التحديات الكبيرة التي لا تزال قائمة في جميع القطاعات، بما في ذلك المشاكل المستمرة المتعلقة بالجرائم العنيفة، ولا سيما ارتفاع معدلات العنف الجنسي والجنساني، وبخاصة العنف الذي يقع على الأطفال، وإذ يشير إلى قراراته ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) و ٢١٠٦ (٢٠١٣) المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وإذ يرحب بتحديد ما تبذله حكومة ليبيريا من جهود بتنسيق مع البعثة من أجل تعزيز حقوق المدنيين وحمايتهم، ولا سيما النساء والأطفال، وإذ ينوه، في هذا الصدد، بالحكومة لتوقيعها على مبادرة الالتزام بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات التي أطلقتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وإذ يؤكد من جديد أهمية توافر القدر الملائم من الخبرة والتدريب المتعلقين بالشؤون الجنسانية في البعثات الصادر بها تكليف من مجلس الأمن،

وإذ يرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام للإبقاء على جميع عمليات حفظ السلام، بما فيها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، قيد الاستعراض الدقيق، وإذ يكرر التأكيد على ضرورة أن يتبع مجلس الأمن نهجا استراتيجيا صارما فيما يتصل بعمليات نشر قوات حفظ السلام،

وإذ يعرب عن تقديره للمجتمع الدولي، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي واتحاد نهر مانو ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، لاستمراره في تقديم الدعم اللازم لتوطيد السلام والأمن والاستقرار في ليبيريا والمنطقة، وإذ يحيط علما بالاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣، واشترك في رئاسته الممثل الخاص لغرب أفريقيا ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمين العام لاتحاد نهر مانو، بهدف بدء عملية وضع استراتيجية دون إقليمية لمنطقة اتحاد نهر مانو،

وإذ يقرر أن الحالة في ليبيريا لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

- ١ - يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤؛
- ٢ - يؤكد أن حكومة ليبيريا تتحمل المسؤولية الرئيسية المطلقة عن توفير الأمن وحماية سكانها، ويحث الحكومة على إيلاء الأولوية لتطوير أجهزة الأمن بصورة فعالة وسريعة، بطرق من بينها توفير ما يكفي من الموارد المالية وغيرها من أشكال الدعم في الوقت المناسب؛
- ٣ - يعيد تأكيد قراره أن تتمثل المهام الرئيسية للبعثة في مواصلة دعم الحكومة من أجل تدعيم السلام والاستقرار في ليبيريا وحماية المدنيين، وأن تقوم البعثة أيضا، حسب الاقتضاء، بتقديم الدعم للحكومة فيما تبذله من جهود بغية إنجاح انتقال المسؤولية الأمنية الكاملة إلى الشرطة الوطنية الليبيرية عن طريق تعزيز قدرة تلك الشرطة على إدارة شؤون الأفراد الحاليين، وتحسين برامج تدريبهم بهدف التعجيل باستعدادهم لتحمل المسؤوليات الأمنية، وأن تنسق تلك الجهود مع الشركاء كافة، بما يشمل حكومة ليبيريا وقيادة الشرطة الوطنية والجهات الشريكة المانحة؛

- ٤ - يشير إلى تأييده، في القرار ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، توصية الأمين العام الداعية إلى تخفيض القوام العسكري للبعثة بسحب أربع كتائب وما يتصل بها من عناصر التمكين، على ثلاث مراحل، خلال الفترة ما بين آب/أغسطس ٢٠١٢ وتموز/يوليه ٢٠١٥، رهنا بظروف منطقة العمليات وبما يتسق معها، بحيث تبقى في البعثة قوة عسكرية قوامها ٣٧٥٠ فردا تقريبا، بحلول تموز/يوليه ٢٠١٥، ويأذن للأمين العام، في هذا الصدد، بأن ينفذ المرحلة الثانية

بتخفيض العنصر العسكري بما قدره ١ ١٢٩ فردا في الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ وأيلول/سبتمبر ٢٠١٤؛

٥ - يقرر الإبقاء على القوام الحالي المأذون به لعنصر الشرطة في البعثة، البالغ ١ ٧٩٥ فردا، بما يشمل عشر وحدات من الشرطة المشكّلة؛

٦ - يؤكد أن عمليات إعادة تشكيل البعثة في المستقبل ينبغي أن تستند إلى تطور الوضع في الميدان وإلى تحسن قدرة حكومة ليريا على حماية السكان بفعالية عن طريق بناء قوات أمنية دائمة وفعالة وإصلاح قطاع العدالة، بما يشمل المحاكم والسجون، بهدف تسلم الدور الأمني للبعثة تدريجيا؛

٧ - يشجع حكومة ليريا والبعثة على الإسراع بتحقيق تقدم في عملية التخطيط للمرحلة الانتقالية، وعلى تحديد ومعالجة الثغرات الأساسية من أجل تيسير النجاح في عملية الانتقال، وذلك بسبل منها ترتيب المهام حسب الأولوية، بما يشمل تعزيز حقوق الإنسان والمصالحة، وتقييم التحديات الأمنية بما فيها أمن الحدود، وتوطيد المؤسسات الديمقراطية، وبسط سلطة الدولة وتعميم خدماتها في كامل أراضي البلد، ويطلب إلى الأمين العام أن يجري تحليلا يركز على تحديد المزايا النسبية للبعثة ولفريق الأمم المتحدة القطري، وأن يبلغ مجلس الأمن، في تقريره الختامي، بنتائج ذلك التحليل، ويعرب عن عزمه أن يطلب إلى الأمين العام أن يوفد إلى ليريا بحلول نهاية عام ٢٠١٤، وعقب إتمام انتخابات مجلس الشيوخ، التي ستجري في تشرين الأول/أكتوبر، بفترة وجيزة، بعثة تقييم فني تركز على نقل المسؤوليات الأمنية، بما في ذلك الخيارات والجدول الزمني التفصيلية لمواصلة نقل مهام البعثة بعد أن تكتمل العملية الحالية لإعادة تشكيلها بحلول تموز/يوليه ٢٠١٥، وأن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن في موعد أقصاه آذار/مارس ٢٠١٥ عن النتائج التي توصلت إليها البعثة؛

٨ - يطلب إلى الأمين العام كفالة أن يتوافر للبعثة ما يلزمها من مستشارين متخصصين مؤهلين لديهم المهارات والخبرات المهنية المناسبة لهذه المرحلة الانتقالية بغية تعزيز التوجيه بهدف زيادة قدرة الحكومة، ولا سيما الشرطة الوطنية الليبرية، على الإسراع بتنفيذ برامج مستدامة في مجالات سيادة القانون والعدالة والحوكمة وإصلاح قطاع الأمن، بما يشمل الآليات اللازمة لمحاسبة مرتكبي أعمال العنف الجنسي والجنساني؛

٩ - يؤكد أن الاستقرار على الأجل الطويل سيتطلب من حكومة ليريا إرساء قطاع أمني يقوم على أساس الاكتفاء الذاتي والمقدرة والكفاءة، والحفاظ على بقائه من أجل بناء الثقة لدى جميع الليبيين، ويدعو البعثة، في هذا الصدد، تمشيا مع ولايتها، إلى أن تواصل إجراء التعديلات الداخلية اللازمة، وأن تقوم، بناء على طلب من حكومة ليريا، بتقديم

الدعم إلى الشعب والحكومة في النهوض بالأولويات المحددة، بما في ذلك تحقيق المصالحة الوطنية والإصلاح الدستوري واللامركزية، مع تعزيز دعمها للإصلاحات المتعلقة بقطاع الأمن وسيادة القانون، ويشجع حكومة ليبيريا على تعزيز احترام حقوق الإنسان، والكفاءة المهنية، وفعالية الرقابة والمساءلة في القطاع الأمني، وعلى تكثيف جهودها من أجل تعزيز المصالحة الوطنية؛

١٠ - يعرب عن قلقه لأن النساء والفتيات في ليبيريا ما زلن يواجهن معدلات مرتفعة من العنف الجنسي والجسدي، ويكرر تأكيد دعوته حكومة ليبيريا إلى أن تواصل مكافحة العنف الجنسي، ولا سيما ضد الأطفال، والعنف الجنسي، وأن تستمر، بالتنسيق مع البعثة، في مكافحة إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب، وأن توفر سبل الانتصاف والدعم والحماية للضحايا، بما في ذلك عن طريق الحملات الإعلامية، ومن خلال الاستمرار في تعزيز قدرات الشرطة الوطنية في هذا المجال، والتوعية بالتشريعات الوطنية القائمة بشأن العنف الجنسي، ويشجع حكومة ليبيريا على تعزيز التزامها في هذا الصدد، عن طريق أمور منها تمويل إجراءات تنفيذ خطة عملها الوطنية بشأن العنف الجنسي والجسدي، والنهوض بإمكانية لجوء النساء والفتيات إلى القضاء؛

١١ - يشجع البعثة على أن تستمر، في حدود القدرات المتاحة، في كفالة التواصل بانتظام مع السكان المدنيين من أجل توعيتهم بولايتهم وأنشطتها وزيادة فهمهم لها؛

١٢ - يهيب بحكومة ليبيريا أن تستمر، بدعم من البعثة، في حدود القدرات المتاحة، ومن فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين، في دعم مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وفي حلها وفي بناء السلام، بما يشمل الاضطلاع بأدوار في صنع القرارات في مؤسسات الحكم في مرحلة ما بعد النزاع، وفي مختلف جهود الإصلاح العامة؛

١٣ - يدعو حكومتي كوت ديفوار وليبيريا إلى مواصلة تعزيز تعاونهما، بما في ذلك بدعم من عملية الأمم المتحدة والبعثة وفريقي الأمم المتحدة القطريين، ولا سيما فيما يتعلق بالمنطقة الحدودية، بوسائل منها زيادة الرصد وتبادل المعلومات واتخاذ إجراءات منسقة، وفي وضع وتنفيذ استراتيجية مشتركة تتعلق بالحدود وتهدف لأموار منها دعم عملية نزع سلاح المسلحين الأجانب وإعادةهم إلى أوطانهم على جانبي الحدود والعودة الطوعية للاجئين على نحو يكفل لهم الأمان والكرامة؛

١٤ - يعيد تأكيد ترتيبات التعاون بين البعثات المنصوص عليها في قراره ١٦٠٩ (٢٠٠٥) و ٢١٠٠ (٢٠١٣)، بما يتماشى مع الشروط المبينة في القرارين، ويدعو الأمم المتحدة في كوت ديفوار وليبيريا، بما في ذلك جميع عناصر عملية الأمم المتحدة والبعثة،

كل في إطار ولايته وقدراته ومناطق انتشاره، إلى تعزيز التعاون فيما بينها لتثبيت استقرار المنطقة الحدودية، بوسائل منها وضع رؤية وخطة استراتيجيتين مشتركتين، لدعم السلطات الإفوارية والليبرية؛

١٥ - **يحيط علماً** بنقل ثلاث طائرات هيلكوبتر مسلحة من البعثة إلى عملية الأمم المتحدة، لاستخدامها على طول حدود كل من كوت ديفوار وليبريا وعبر تلك الحدود، ونقل أربع ناقلات أفراد مصفحة، **ويؤكد** أهمية ترتيبات التعاون فيما بين البعثات، في ظل تقليص حجم البعثة والعملية؛

١٦ - **يدعو** الدوائر المانحة إلى مواصلة دعم حكومة ليبريا، وكذلك وكالات الأمم المتحدة المعنية والجهات الإنسانية الفاعلة الأخرى، حسب الاقتضاء، فيما تبذله لتلبية احتياجات اللاجئين الإفواريين الذين ما زالوا موجودين في ليبريا؛

١٧ - **يشدد** على ضرورة الاتساق والتكامل بين جهود حفظ السلام وبناء السلام والتنمية من أجل التصدي بفعالية لحالات ما بعد النزاع، **ويطلب** إلى الأمين العام أن يواصل، بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين، التنسيق والتعاون مع لجنة بناء السلام، **ويدعو** إلى مواصلة إجراءات إنشاء مراكز العدالة والأمن وإنجازها في الوقت المناسب، مع وضع الدروس المستفادة في الاعتبار وتزويد تلك المراكز بالملاك الكامل من الموظفين لتمكينها من مواصلة عملها بشكل تام، من أجل المساهمة في تحسين سبل الحصول على خدمات العدالة والأمن في كافة ربوع ليبريا، **ويشجع** لجنة بناء السلام على أن تواصل، بعد التشاور الوثيق مع حكومة ليبريا، إعداد تقارير عن نتائج بعثاتها وتوصياتها بشأن السبل التي يمكنها بها أن تسرع بخطى التقدم في إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون وتحقيق المصالحة الوطنية؛

١٨ - **يؤكد** أهمية التحديث المنتظم للمفهوم العسكري للعمليات وقواعد الاشتباك، واتساقه الكامل مع أحكام هذا القرار، **ويطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقارير عن ذلك إلى مجلس الأمن وإلى البلدان المساهمة بقوات؛

١٩ - **يؤكد كذلك** أهمية أن تواصل حكومة ليبريا، بالتنسيق مع البعثة ومع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين، إنشاء مؤسسات وطنية للأمن وسيادة القانون تكون قادرة على العمل بكامل طاقتها وبصورة مستقلة، **ويشجع**، لهذا الغرض، على إحراز تقدم منسق وسريع في وضع وتنفيذ خطط تطوير قطاع الأمن والعدالة وخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، **ويشجع كذلك** على توخي الفعالية والكفاءة في إدارة المساعدات المقدمة

لدعم جهود الحكومة في إصلاح قطاعي العدالة والأمن، بما في ذلك المساعدات المقدمة من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف؛

٢٠ - يشجع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو على أن يعدا، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومساعدة من عملية الأمم المتحدة والبعثة، حسب الاقتضاء، استراتيجية دون إقليمية للتصدي لخطر تحركات الجماعات المسلحة والأسلحة والاتجار غير المشروع عبر الحدود، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم إفادات منتظمة بما جد من معلومات عن التقدم المحرز في إعداد تلك الاستراتيجية دون الإقليمية؛

٢١ - يطلب إلى الأمين العام أن يطلع به بانتظام على الوضع في الميدان مع استمرار عملية إعادة تشكيل البعثة، وعلى التقدم المحرز في تنفيذ المعايير الانتقالية وصقل خطة لعملية الانتقال بالاشتراك مع حكومة ليبيريا، تشمل العناصر ذات الأولوية المشار إليها في الفقرات ٣ و ٧ و ٨ و ٩ أعلاه، وترتيبات التعاون بين عملية الأمم المتحدة والبعثة، وأن يقدم إليه تقريراً منتصف المدة في موعد أقصاه ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ ثم تقريراً ختامياً في موعد أقصاه ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٤ عن تنفيذ هذا القرار؛

٢٢ - يقرر إبقاء هذه المسألة قيد نظره.